

قياس العبء الضريبي في ليبيا للفترة (1990-2012)

إعداد أمخولوف مفتاح محمد
كلية الاقتصاد بترهونه - جامعة الزيتونة.
Makhlouff@gmail.com

الملخص

تناولت الورقة قياس العبء الضريبي في ليبيا. وقد توصلت الدراسة في معرض تناولها لواقع العبء الضريبي في ليبيا خلال المدة (1990-2012) إلى أن العبء الضريبي الحالي . والذي هو في تناقص . لم يستطع أن يحقق مستواه الأمثل، بمعنى انه لم يصل بعد إلى اقتطاع كل الطاقة الضريبية التي يتوفر عليها الاقتصاد الليبي. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تبين أن هذا العبء يقل عن نظيره في الدول العربية المجاورة، كما يقل عن نظيره في المتوسط في الدول النامية عامة، وهو أقل بكثير عن المعدل الذي تحققه البلدان المتقدمة. وهكذا، فإن العبء الضريبي بوضعه الحالي يشير إلى ضعف ومحدودية السياسة الضريبية في ليبيا. وهو الأمر الذي اتضح من دراسة العلاقة بين الضرائب وبين بعض الكميات الاقتصادية الكلية.

ولأغراض التحليل القياسي للموضوع للخروج بإثباتات منطقية حول هذا العبء في ليبيا استندت الدراسة بالإضافة إلى الانحدار . على اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وعلى اختبار العلاقة السببية لجراينجر.

الكلمات الدالة : الهيكل الضريبي ، العبء الضريبي ، القياس .

المقدمة :

يمثل قياس العبء الضريبي أهمية حيوية على الصعيد النظري، وعلى الصعيد العملي، فعملية قياس العبء الضريبي تعطي صورة واضحة عن طبيعة النظام الضريبي المطبق في المجتمع، كما تتيح للمخطط المالي الوقوف على مواطن الضعف وأوجه القصور في النظام الضريبي مما يساعد على الوصول إلى العبء الضريبي الأمثل.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التركيز، بصفة أساسية، على دراسة قياس العبء الضريبي في ليبيا، وتطور هذا العبء، بشكل يبرز مدى العلاقة بين التطور الذي حصل بكل من الدخل القومي ومجموع حصيلة الضريبة من ناحية، و مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الضغط الضريبي من ناحية أخرى.

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها " إن الضرائب في ليبيا خلال مدة الدراسة لم تؤد دورا اقتصاديا واضحا نتيجة لتدني العبء الضريبي".

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي و أدواته الإحصائية، وكذلك الاقتصاد القياسي. وذلك من أجل تحديد مؤشرات الضرائب الشائعة في علم المالية العامة (العبء، الميل الحدي، والمرونة الدخلية) والتي من خلالها يتضح مدى الدور الذي تقوم به الضرائب في النشاط الاقتصادي.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات دور الضرائب في الاقتصاد القومي، وأجمعت (تقريباً) هذه الدراسات على ضعف فعالية النظام الضريبي في ليبيا لعدة أسباب، من بينها تدني العبء الضريبي. ومن بين هذه الدراسات التي تناولت الضرائب في ليبيا دراسة (الفاخري والفرسي، 1998)، والتي توصلت إلى ضرورة إصلاح النظام الضريبي الليبي لعدم ملاءمته للاقتصاد الوطني، وكذلك، دراسة (أحمد الشريف، 1998)، التي أكد فيها الباحث على أن النظام الضريبي الليبي يشوبه بعض الغموض ويحتوي تناقضاً واضحاً، وبالتالي، فهو غير ملائم للنظام الاقتصادي القائم.

أما (ميلود الحاسية) في دراسته التي تناول فيها فلسفة وأهداف النظام الضريبي، فإنه أوضح عدم جدوى ضرائب الدخل بسبب الدور الثانوي للقطاع الخاص.

كما خلص كل من (صلاح الدين كاكو، جمال نصر الشيباني) في دراسة قياسية لهما عن العبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة (67 . 1999)، بنتيجة مفادها ضعف هذا العبء.

وفي هذا الصدد أوضح طلعت العتري(2000) هو أيضاً أن النظام الضريبي الليبي وفق القانون رقم 64 لسنة 1973 غير ملائم وغير فعال. كما أن الباحث، سراج خلاط (2010)، هو كذلك، استنتج ضعف دور الضرائب في تحقيق الاستقرار بسبب عدم مرونة النظام الضريبي.

أما (عطيه المهدي الفيتوري، 2001)، فقد وجد علاقة تفاعلية بين الضرائب والتضخم. وخلص إلى أنه يمكن لضرائب الدخل أن تحد من التضخم، بينما ضرائب التجارة تساهم في زيادته نظراً لإمكانية نقل عبء الضريبة إلى مستخدم السلعة النهائي. وأشار (منيسي، 2001)، إلى أن السياسة الضريبية تواجه مشكلة أساسية. وذلك من حيث دورها كأداة لتحقيق التكوين الرأسمالي حيث تعتبر الضرائب المرتفعة ضرورة لتمويل التنمية وفي نفس الوقت تعتبر الضرائب المنخفضة

محفزة للاستثمار في القطاع الخاص. وفي مصر، يؤكد (محمد الرزاز، 1981)، على أهمية العبء الضريبي، حيث أوضح بأن من أسباب عدم فعالية النظام الضريبي المصري تدني العبء الضريبي، ووافقه في هذا الرأي، ومن العراق، الباحثان (عودة و كاظم، 2003)، فهما أيضا استنتجا أن تدني العبء الضريبي قد أدى إلى ضعف ومحدودية السياسة الضريبية في العراق.

أجزاء الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة بعد المقدمة إلى قسمين: القسم الأول، يستعرض (باختصار) تطور الهيكل الضريبي في ليبيا خلال الفترة (1990-2012). والقسم الثاني، يهتم بقياس العبء الضريبي في ليبيا.

القسم الأول

تطور الهيكل الضريبي في ليبيا

أولاً: العبء الضريبي، مفهومه، وأهميته، وأساليب قياسه:

الضريبة هي استقطاع نقدي من الدخل أو رأس المال، ينظمه النظام الضريبي في المجتمع عادة وفق طريقتين، هما: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. فكل نظام مالي يقوم في العادة على الجمع بين هذين النوعين من الضرائب، وذلك في ظل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية التي تشكل هذا النظام في ظلها (محمد دويدار، 1996).

وتختلف الضرائب من حيث تنظيمها وأهميتها الاقتصادية والمالية حسب الدول، وواقع النظم الضريبية المعاصرة يشير إلى أن الضرائب المباشرة تنتسج نطاقاً وترتفع سعراً في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنها في البلدان النامية. ومن هنا كانت زيادة أهميتها النسبية في مجموع الضرائب، في البلدان النامية تشكل الضرائب غير المباشرة المورد الأساسي للإيرادات العامة. أما الضرائب المباشرة، فتضيق نطاقاً، وتنخفض سعراً في هذه البلاد ولا تمد الميزانية العامة إلا بنسبة ضئيلة من الإيرادات (محمد الرزاز، 1979، 274).

ويعرف العبء الضريبي، (tax Barden) بأنه تلك الآثار التي تحدثها الضرائب على أسعار السلع أو على أسعار عوامل الإنتاج سواء كان ذلك ناتجاً من نجاح الممول في نقل العبء الضريبي أو كنتيجة لآثار اقتصادية لاستقرار العبء الفعلي الضريبي.

ويفرق (مسيجريف) بين العبء الخاص وبين العبء التفاضلي، فالعبء الخاص، هو التغيرات الناشئة على توزيع الدخل كنتيجة لتعديل ضريبي معين. أما العبء التفاضلي فهو التغيرات الناشئة على الدخل نتيجة لنظامين ضريبيين بديلين يدران حجمين متساوين من الحصيلة الضريبية الحقيقية، نقلا عن (حامد دراز، 1999).

كما يمكن التمييز بين العبء الضريبي النقدي، والعبء الضريبي الحقيقي، فالشخص الذي يقوم بدفع الضريبة مباشرة للدولة هو من يتحمل العبء النقدي، وهو من يستطيع نقل عبء الضريبة إلى شخص (اشخاص) آخر/ آخرين. وبذلك يكون من استقرت عليه الضريبة نهائياً، هو الذي يتحمل عبأها الحقيقي، (عبد المنعم فوزي، 1971)، وعموماً، يمكن القول، إن العبء الضريبي هو مؤشر أو مقياس لما يتحمله الفرد من أعباء ضريبية.

وهناك عدة أساليب لقياس العبء الضريبي. منها العبء الضريبي المطلق، والعبء الضريبي النسبي. وعادة ما تنحصر معايير قياس معدلات الضغط الضريبي في الدول النامية في نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل أو على أساس نسبته إلى مجموع الاستقطاعات العامة التي تمثل موارد الدولة المختلفة، وذلك على الرغم من صعوبة تحديد الاستقطاع الضريبي من حيث اقتصاره على الضرائب والرسوم وغيرها من الإيرادات العامة التي لها طابع الاكراه ويتضمن هذا هذا المفهوم أيضا أرباح احتكارات الدولة (البطريق، الحجازي، النظم الضريبية، 2005).

وعليه، يقاس العبء الضريبي من خلال نسبة الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج (GDP). أي هو النسبة بين إجمالي حصيلة الضرائب والناتج المحلي الإجمالي (وفي هذه الدراسة سوف يتم استخدام إجمالي حصيلة الإيرادات غير النفطية).

وتحظى عملية قياس العبء الضريبي بأهمية بالغة. وذلك لكون مؤشر العبء الضريبي ينطوي على مضامين ومدلولات اقتصادية مهمة، يمكن تحديدها (بشير هادي، حسن جواد، 2008، 172) في الآتي:

1. توزيع المسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص.
 2. تحديد درجة سيطرة الحكومة على تصرف الافراد بالقوة الشرائية في الاقتصاد.
 3. قياس درجة العبء الضريبي الذي تتحمله الوحدات الاقتصادية إجمالاً.
- هذا، وربما تختصر أهمية قياس العبء الضريبي في الوصول إلى أسس سليمة لتصميم السياسة الضريبية المثلى.

ومفهوم العبء الضريبي . بالفكرة التي سبق تقديمها . يختلف عن ما يسمى "بالطاقة الضريبية"، ومعناها المقدرة التكلفة للاقتصاد القومي، أي نسبة الاستقطاع الممكن من الدخل القومي دون حدوث أي ضرر بالمستوى المعيشي للأفراد أو المقدرة الانتاجية القومية. وتتوقف الطاقة الضريبية على عدة عوامل أهمها: الدخل القومي، اعتبارات المحافظة على قيمة النقود، اعتبارات سياسية واجتماعية. (البطريق، النظم الضريبية، 2005، 86).

بعد التعرف علي العبء الضريبي، يبقى أن نتعرف على الضغط الضريبي الأمثل. أي ما هي النسبة المثلى التي يجب أن تستقطع من الدخل في شكل ضرائب؟ وفي هذا الصدد، يجب أن تعمل السياسة الضريبية على الوصول إلى العبء الضريبي الأمثل. ولا يتسنى لها ذلك إلا بدراسة كل ما للضرائب من آثار (مباشرة وغير مباشرة) على الاقتصاد القومي. كما أن العبء الضريبي الأمثل لا يمكن تحديده مقدماً كنسبة من الدخل القومي لكونه يتغير بالضرورة مع مرور الوقت وفقاً لتغير العوامل التي تحده.

وقديماً (في عهد الفيزوقراط) برزت آراء تحدد نسبة الاستقطاع الضريبي الأمثل بنحو 20% من دخل الكفاف، ولاحقاً حددها بعض الاقتصاديين (كولن كلارك) بـ 25% من الدخل القومي. وإذا هي تجاوزت هذا الحد يكون الاقتصاد في خطر، (عبد الكريم بركات، 1976). إلا أن الشواهد التجريبية قد أظهرت أن معظم البلدان الصناعية قد تجاوزت هذه النسبة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومع ذلك شهدت اقتصاداتها معدلات تضخم مقبولة، ونمواً سريعاً في الناتج الحقيقي (كاكو، الشيباني، 2003، 80). وهذا معناه، أن الواقع أثبت عدم وجود حدود معينة للاستقطاع الضريبي. ومن ثم يمكن زيادة نسبة الاستقطاع الضريبي طالما لم يؤد ذلك إلى تقلص حجم الانتاج.

هذا، وقد أوصى عدد من كبار علماء المالية العامة مثل: Goode, Kaldor و Prest بزيادة الضغط الضريبي في الدول الآخذة بالنمو وذلك على أساس أن هذا الضغط الضريبي هو بمثابة معيار لمدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية، حتى إن هناك من يقول (باري Barerre) إذا لم يصل العبء الضريبي إلى حد أدنى معين فلن يكون من المستطاع استخدام الضرائب كأداة فعالة لإحداث الآثار المختلفة للسياسة الضريبية. (نقلا عن البطريق، 2005).

وعلى الرغم من أن التخلف الاقتصادي يعد عقبة في سبيل زيادة العبء الضريبي في الدول النامية، فإنه يمكن زيادة الضغط (العبء) الضريبي بوسائل عدة منها: زيادة أسعار الضرائب

المفروضة فعلاً، فرض ضرائب جديدة. وتحسين طرق التحصيل. ومكافحة التهرب الضريبي،(عبد المنعم فوزي،1971).

ثانياً: الهيكل الضريبي وتطور حصيلة الضرائب في ليبيا :

يعد القانون رقم(64) لسنة 1973 الخاص بضرائب الدخل الركيزة الأساسية التي استند إليها الهيكل الضريبي في ليبيا. فهو أول قانون شامل لضرائب الدخل جرى تطبيقه في ليبيا، وقد ظل هذا القانون قائماً مع بعض التعديلات لغاية 2004. ثم ليعدل مرة أخرى في عام 2010. ولقد استند الهيكل الضريبي الليبي إلى نظام الضرائب المتعددة، فهو يضم أنواعاً عديدة من الضرائب تفرض في مواقع مختلفة من تدفق الدخل النقدي. وتندرج هذه الضرائب تحت كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (احمد الشريف،2003،35).

ولتوضيح تطور الحصيلة الضريبية (الإيرادات غير النفطية)، وتوزيعها النسبي، يمكن الاستعانة بالبيانات الموضحة بالجدول رقم(1). وأيضاً الموضحة بالجدول رقم(2). ويتضح من هذه الأرقام الآتي:

1- ارتفاع إجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية التي يمكن الحصول عليها بجمع قيم كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الواردة بالجدول رقم(1) - إذ ارتفعت من 1007.7 مليون دينار في سنة 1990 إلى 1912.6 مليون دينار في عام 1999، وإلى 2984.6 في عام 2003. ثم إلى 8319.7 في عام 2008 (حيث سجلت أعلى معدل نمو سنوي بلغ حوالي 66.5%). لكنها انخفضت في العام التالي 2009 إلى نحو 6438 مليون دينار. أي أنها انخفضت بحوالي 23% مقارنة بعام 2008، و انخفضت إلى نحو 5790.0 مليون دينار في عام 2010.

2- بتحليل بنود هذه الإيرادات إلى مكوناتها: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، يلاحظ أن حصيلة الضرائب المباشرة قد ارتفعت من حوالي 357.0 مليون دينار في عام 1990 إلى نحو 2247.5 مليون دينار في عام 2010. وبهذا القدر فهي تعادل أكثر من ستة أضعاف ما كانت عليه 1990. وكذلك شهدت الضرائب غير المباشرة ارتفاعاً طوالت السنوات التي تغطيها الدراسة، إذ بلغت 3542.6 مليون دينار في عام 2010. بعد أن كانت حوالي 650.7 مليون دينار في عام 1990. أي أنها تضاعف بأكثر من خمس مرات بين العامين 1990 و 2010.

هذا، وقد بلغ متوسط معدل نمو إيرادات الضرائب المباشرة أكثر من 8%. وبلغ معدل النمو السنوي لحصيلة الضرائب غير المباشرة نحو 10% (مع ملاحظة أن هذا المتوسط قد تأثر بمعدل النمو المتقلب المسجل في العامين 2011،2012). لاحظ الجدول(1).

ومن أجل توضيح التوزيع النسبي للهيكل الضريبي لمعرفة مدى مساهمة كل نوع (المباشرة، غير المباشرة، وضرائب أخرى) من الضرائب في تكوين حصيلة الإيرادات الضريبية تتم الاستعانة بالجدول(2). ويتضح من الإحصائيات الواردة بهذا الجدول أن إيرادات الضرائب المباشرة تساهم في تكوين حصيلة الإيرادات الضريبية بنحو 34%، بينما تساهم الرسوم الجمركية في هذه الحصيلة بحوالي 23%، وبما تبقى(43%) هي مساهمة الضرائب الأخرى، وذلك في المتوسط خلال فترة البحث.

جدول رقم (1) الحصيلة الضريبية بملايين الدينارات ونسب التغير السنوي للفترة (1990 . 2012)

الضرائب غير المباشرة			الضرائب المباشرة			السنة
النسبة إلى مجموع الضرائب	معدل النمو	الحصيلة	النسبة إلى مجموع الضرائب	معدل النمو	الحصيلة	
64.6	-	650.7	35.4	-	357.0	1990
60.5	(11.6)	575.0	39.5	5	375.0	1991
69.9	44	828.5	30.1	(4.8)	357.0	1992
66.2	2.3	851.9	33.8	21.8	435.0	1993
71.0	3.4	880.9	29.0	(16.4)	363.8	1994
68.7	9.2	962.0	31.3	20.6	438.0	1995
73.8	30	1252.0	26.2	1.4	444.0	1996
73.8	(4.1)	1201.0	26.2	(0.5)	441.0	1997
70.2	10.2	1324.0	29.5	21.3	535.0	1998
74.3	(2.4)	1292.5	25.7	16	620.1	1999
74.0	41	1822.1	26.0	2.7	637.1	2000
70.5	(4.6)	1739.0	29.5	11	706.8	2001
64.7	(24.7)	1308.0	35.3	1.2	715.1	2002
70.2	60.1	2094.0	29.8	24.5	890.6	2003
67.0	(0.1)	2092.6	33.0	16.5	1037.6	2004
61.7	(19.5)	1684.0	38.3	0.6	1044.0	2005
64.4	34.3	2261.9	35.6	20.2	1254.7	2006
70.9	48.2	3352.0	29.1	9.7	1376.0	2007
66.5	65	5529.2	33.5	102	2790.5	2008
61.1	(28.9)	3933.2	38.9	(10.2)	2504.8	2009
61.2	(9.9)	3542.6	38.8	(10.3)	2247.5	2010
53.1	(85)	522.5	46.9	(80.0)	460.7	2011

38.7	390	2581.6	19.3	34.0	617.7	2012
66.0	9.5	-	34.0	8.3	-	المتوسط

المصدر: الحصيلة مصدرها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي، اعداد مختلفة. والنسب محسوبة من قبل الباحث.

ملاحظة: تشير الأرقام بين الأقواس إلى معدلات النمو السالبة.

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للضريبة في ليبيا خلال المدة (1990-2010)

التوزيع النسبي للضرائب %			الضرائب (بالمليون دينار)			السنة
أخرى	رسوم جمركية	المباشرة	أخرى	رسوم جمركية	المباشرة	
33.7	27.5	35.4	363.6	287.1	357.0	1990
28.9	46.0	39.5	275.0	300.0	375.0	1991
50.6	19.2	30.1	600.5	228.0	357.0	1992
48.3	18.0	33.8	620.9	231.0	435.0	1993
41.6	28.6	28.9	521.9	359.0	363.8	1994
40.1	28.5	31.2	562.0	400.0	438.0	1995
47.6	28.2	26.2	808	444.0	444.0	1996
47.6	26.1	26.2	805	440.0	441.0	1997
41.9	28.5	29.5	761.0	519.0	535.0	1998
40.4	27.1	25.7	773.0	519.1	620.1	1999
58.0	16.2	25.9	1426.9	395.2	637.1	2000
57.4	15.1	29.5	1376.5	362.5	706.8	2001
46.6	18.0	35.4	944.0	364.0	715.1	2002
57.0	13.0	29.8	1709.2	384.8	890.6	2003
40.0	27.2	33.1	1240.0	852.6	1037.6	2004
41.6	20.0	38.3	1126.0	548.0	1044.0	2005
49.0	16.0	35.7	1735.4	526.9	1254.7	2006
59.0	11.1	29.1	2824.0	528.0	1376.0	2007
60.0	6.0	33.5	5034.0	495.2	2790.5	2008
47.3	13.6	38.9	3034.0	876.7	2504.6	2009
37.1	24.0	38.8	2148.7	1393.9	2247.5	2010

المصدر: النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي، أعداد مختلفة. والنسب محتسبة من قبل الباحث.

القسم الثاني

العبء الضريبي في ليبيا

بعد التوضيح المختصر لمفهوم العبء الضريبي بصفة عامة. والعرض السريع لتطور حصيلة الضرائب في ليبيا خلال الفترة قيد البحث، سوف يتم الانتقال إلى البحث في العبء الضريبي في ليبيا. كما يلي:

أولاً: تحليل العبء الضريبي على المستوى القومي.

في هذا الجزء من الدراسة سوف تتم الاستعانة بالجدول رقم (3) الذي يبين تطور معدل العبء الضريبي، والجدول رقم (4) الذي يوضح التوزيع النسبي للعبء الضريبي حسب نوع الضريبة. 6 حيث يتضح من الأرقام الواردة (العمود الذي يلي عمود الناتج الإجمالي) بالجدول رقم (3)، أن هناك ميلاً نحو تناقص العبء الضريبي، إذ انخفض معدله إلى 5.6% في عام 2010 مقابل نحو 11% في عام 1990⁽¹⁾، والواقع أن هذا المعدل حتي في ظل مستواه السابق (11%) هو يقل عن نظيره في البلدان النامية، والذي يقدر بحوالي (18%) كما تشير بعد الدراسات (عبد الهادي عبد الجبار 2011، 200)، وهو يقل كثيراً عن المعدل الذي تحققه البلدان المتقدمة البالغ، (38%)، (هادي، جواد، 2008، 173).

كما أن معدل العبء الضريبي في ليبيا يبدو منخفضاً حتى عند مقارنته مع بعض الدول العربية المجاورة. إذ تصل نسبة العبء الضريبي في الجزائر إلى 31%، وتونس إلى 20%، وفي المغرب 27%، وفي مصر نحو 19% (المرجع السابق، 173).

وهكذا، يتبين مدى تدني العبء الضريبي في ليبيا، وبالتالي هشاشة دور السياسة الضريبية في تعبئة الادخار المحلي. وربما يرجع ذلك إلى ريعية الاقتصاد الليبي هذا، في الوقت الذي ساهمت فيه عوامل أخرى في تدني هذا المعدل، كعدم الكفاءة الإدارية، وحالات التهرب.

ونظراً إلي أن مؤشر العبء الضريبي ذو طبيعة استاتيكية، إلى جانب كونه مقياساً معيارياً باعتبار أن البلد الذي يكون فيه العبء الضريبي أقل من المتوسط قد يكون هذا العبء مناسباً من منظور التفضيلات الضريبية. هذا، إلى جانب اختلاف الناتج الكلي من دولة إلى أخرى، لذا سيتم دعمه بمؤشرات أخرى وهي الميل الحدي للضرائب والمرونة الداخلية.

(1) مؤشر العبء الضريبي مستخرج من قسمة إجمالي الضرائب على قيم الناتج الإجمالي. وإجمالي الضرائب هي وفقاً لمجموع الضرائب (مباشرة + رسوم جمركية + أخرى) المدرجة بالجدول رقم (2) السابق. و اقتصر المقارنة على عام 2010 نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد بحيث كانت قيم الناتج والضرائب غير اعتيادية في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

ويبين مؤشر الميل الحدي للضريبة مقدار التغير الحاصل في الإيراد الضريبي نتيجة تغير الوعاء الضريبي بمقدار وحدة نقدية إضافية. أما مؤشر المرونة الدخلية فيشير إلى درجة التجاوب بين الحصيلة الضريبية وبين الناتج الإجمالي. ويتم الحكم على مرونة النظام الضريبي من خلال هذا المؤشر طبقاً لاقتراب أو ابتعاد قيمته من الواحد الصحيح. فإذا كان معدل المرونة أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني مرونة الضرائب بمعنى أن الحصيلة الضريبية قد ازدادت بمقدار أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فالسياسة الضريبية فعالة في امتصاص الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (هادي، جواد، 2008، 177). أما إذا كان هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح، فإن النظام الضريبي يكون غير مرن، ويعني ذلك أن معدل الاقتطاع الضريبي دون الطاقة الضريبية مما يستلزم إعادة النظر في النظام الضريبي (رزاز، 1981، 293).

ويشير معدل تطور المرونة في الجدول السابق (العمود الثالث)، إلى ضعف العلاقة بين التغيرات التي تحدث في حصيلة الضرائب، وتلك التي تقع في الناتج الإجمالي مما يصعب معه استنتاج واضح للعلاقة بين هذين المتغيرين. ففي بداية مدة الدراسة كان معدل المرونة منخفضاً جداً (0.4) ويعني ذلك أن زيادة الناتج القومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة 0.4%.

إلا أن هذا المعدل ارتفع فجأة في السنة التالية 1992 إلى (5.4) لينخفض في السنتين اللاحقتين بحيث كان أقل من الواحد في سنة 1994. ثم ارتفع مجدداً في عام 1995 إلى 7.7%، لينخفض مرة أخرى بشكل كبير خلال السنوات (1997-2001)، ثم عاد وارتفع من جديد. وهكذا استمر معدل المرونة بين الارتفاع والانخفاض إلى نهاية الفترة محل البحث. ويصل هذا المعدل إلى 1.5% في المتوسط خلال هذه الفترة. من كل ذلك يمكن القول بأن النظام الضريبي الليبي متكافئ المرونة، وهو ما يبرهن على أن العبء الضريبي في وضعه الحالي لم يستوعب بعد كل الإمكانيات الضريبية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

جدول رقم(3): تطور العبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة(1990 - 2012)

السنة	الناتج الاجمالي	(1) %	(2) %	السنة	الناتج الاجمالي	(1) %	(2) %	(3)
1990	9284.5	10.8	00	2002	30330.2	6.7	(4.2)	0.38
1991	10612.5	8.9	4.3	2003	37360.7	8.0	13.7	2.0
1992	10784.0	11	1.3	2004	48105.4	6.5	1.4	0.17
1993	11511.9	11.2	14	2005	66450.7	4.1	(2.2)	0.34
1994	12146.5	10.2	4.9	2006	80730.0	4.4	5.5	1.4
1995	12327.3	12.3	80.0	2007	92643.6	5.1	10.1	2.3
1996	12750.6	13.3	70.0	2008	116640.0	7.1	15.1	2.9
1997	13800.5	11.9	(1.0)	2009	86289.0	8.6	6.2	0.87
1998	12610.6	12.6	(10.8)	2010	102538.8	5.6	(4.0)	(0.5)
1999	14075.2	13.3	6.7	2011	49684.4	2.0	9.1	(1.6)
2000	18456.9	13.3	15.3	2012	117675.0	2.8	3.3	1.6
2001	21416.7	11.4	(2.1)	المتوسط	-	8.5	10.4	1.5

المصدر: الناتج الاجمالي مصدره النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي، أعداد مختلفة، وتقدير الحسابات القومية لعام 2006.
ملاحظة: الخانات المرقمة 1، 2، 3 في الجدول اعلاه تشير إلى الاتي: (1) مؤشر العبء الضريبي، (2) مؤشر الميل الحدي للضرائب، (3) مؤشر المرونة الداخلية (معدل التغير النسبي للضرائب مقسوما على التغير النسبي في الناتج الاجمالي)

وبالانتقال إلى بيان معدل المرونة بالنسبة لمكونات الهيكل الضريبي⁽¹⁾ للوقوف على مدى التجاوب بين التغيرات في الناتج الإجمالي وحصيلة كل ضريبة من ناحية وعلى مدى تأثير كل ضريبة في العبء الضريبي القومي من ناحية أخرى. فإنه يتبين عند النظر إلى الأرقام الواردة بالجدول رقم (4)، والذي يوضح معدل المرونة لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (رسوم جمركية، وضرائب أخرى)، يتضح أن مجموع الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى مجتمعة) أكثر مرونة من مجموعة الضرائب المباشرة، حيث وصل معدل المجموعة الأولى (3.2%) في المتوسط خلال الفترة قيد البحث، مقابل (2.7%) بالنسبة للمجموعة الثانية.

(1) لم تتح فرصة الحصول على بيانات مفصلة لكل نوع من أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة لعدم تجاوب إدارة الضرائب بطنابلس

جدول رقم (4): توزيع العبء الضريبي حسب نوع الضريبة للمدة (1990 - 2012)

السنة	الضرائب المباشرة %	الضرائب غير المباشرة		السنة	الضرائب المباشرة %	الضرائب غير المباشرة	
		جمركية %	أخرى %			جمركية %	أخرى %
1990	3.0	3.1	3.9	2002	2.4	1.2	3.1
1991	3.5	2.8	2.6	2003	2.4	1.0	4.6
1992	3.3	2.1	5.7	2004	2.4	1.8	2.6
1993	4.0	2.0	5.7	2005	1.6	0.82	1.7
1994	3.0	3.0	4.3	2006	1.6	0.7	2.2
1995	3.6	5.2	4.6	2007	1.5	0.6	3.0
1996	3.5	3.5	6.3	2008	2.4	0.4	4.3
1997	3.2	3.2	5.8	2009	2.9	1.0	3.5
1998	4.2	4.1	6.0	2010	2.9	1.4	2.1
1999	4.4	3.7	2.0	2011	0.33	0.48	0.57
2000	3.5	2.1	7.7	2012	0.52	0.21	1.99
2001	3.3	1.7	6.4	المتوسط	2.7	2.0	4.3

المصدر: النسب محسوبة من قبل الباحث بالاستناد على قيم الضرائب، وبيانات الناتج الاجمالي الواردة بالجدول السابقة.

ثانيا: التحليل الديناميكي للعبء الضريبي:

بعد التحليل السابق، سوف يتم الشروع الان في التحليل الديناميكي للعلاقة بين الضرائب، وبين بعض الكميات الاقتصادية الكلية. كالاتي:

1- العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي الاجمالي

تتأثر حصيلة الضرائب في أي بلد من البلدان بالعديد من العوامل، مثل: مستوى الدخل وكيفية توزيعه بين فئات المجتمع، ومستوى الأسعار، وعدد السكان، والنظام الضريبي المتبع، وعدالة النظام الضريبي، إضافة إلى درجة الوعي الضريبي لدى الأفراد.

وللقيام بدراسة رياضية للعلاقة بين الدخل والضرائب لا بد من استبعاد المتغيرات الكيفية التي لا يمكن التعبير عنها كمياً، مثل: الوعي الضريبي وعدالة التوزيع. ويظهر التحليل الاقتصادي السليم أن أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في حصيلة الضرائب هي: مستوى الدخل (y)، ومستوى الأسعار (p)، وعدد السكان (N). وعلى افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع

الكتلة الضريبية)، وبين المتغيرات المستقلة (الدخل، الاسعار، السكان). فإن هذه العلاقة تأخذ الصورة التالية:

$$T = a_0y + a_1P + a_2N \quad \dots\dots\dots (1)$$

وللتغلب على مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة أي عدم وجود ارتباط بين الدخل والسكان والاسعار، فإنه سوف يعتمد على متوسط الأعباء الضريبية بالأسعار الجارية، وعلى متوسط الدخل الفردي بنفس الأسعار، بدلا من الاعتماد على إجمالي الضرائب والدخل الإجمالي. وبعد إجراء هذا التعديل، يمكن أن تأخذ العلاقة السابقة الشكل العام التالي:

$$T = a_0 + a_1 y \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث: T تمثل الضرائب بالأسعار الجارية، Y تمثل الدخل بالسعر الجاري.

وكما جرت العادة عند استعمال السلاسل الزمنية، وبالخصوص عند تحليل المتغيرات المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية الكلية للدولة، ينبغي التأكد من استقرار هذه السلاسل. وقد تم التأكد من استقرار سلسلتي بيانات متوسط الضرائب ومتوسط الدخل في مستواها بواسطة اختباري (فيليبس - بيرن P.P-Test)، و(ديكي- فوللر الموسع). ومن ثم فقد تم تقدير المعادلة (2) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وكانت نتيجة التقدير بعد استبعاد أثر الارتباط الذاتي الذي يظهر في التقدير باستخدام AR(1) كالتالي:

$$T = 171.3 + 0.049 Y + 0.37 AR_1 \quad (3)$$

107.06 0.007 0.236

$$R^2=0.85 \quad D.W=1.7$$

وتظهر نتيجة تقدير المعادلة (3) أن معلمة متوسط الدخل حازت على (0.007) من مستوى المعنوية ما يعني أنها معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%. وهذه المعلمة تمثل مدلولاً اقتصادياً ذا أهمية كبرى عن العبء الضريبي الذي يتحمله الفرد في المتوسط خلال فترة الدراسة. فهي تبين المعدل الضريبي الحدي ومعناه أنه كلما زاد الدخل الفردي بمقدار دينار واحد أدى إلى زيادة ما يتحمله الفرد من الأعباء الضريبية في ليبيا بمقدار 0.05 د.ل تقريبا. وعند تحليل ما تقتطعه الضريبة من زيادات الدخل خلال الفترة محل البحث يتضح أن الجزء المقطوع يتعادل تقريبا مع المعدل الحدي الذي تم احتسابه من معادلة الانحدار السابقة. فمنذ العام 1996 حتى سنة 2010 زاد الدخل المتوسط من 2120 دينار إلى 16610 دينار، أي بزيادة قدرها 14490 دينار، في حين

زاد متوسط الضرائب من 238 دينار إلى 950 دينار، أي بزيادة قدرها 712 ديناراً، فيكون المعدل الحدي خلال هذه الفترة هو $712:14490 = 0.06\%$. وهو ما يتطابق تقريباً مع المعدل الحدي الذي عبرت عنه العلاقة الخطية.

وأخيراً، يمكن الوقوف على العلاقة بين العبء الضريبي المتوسط والعبء الضريبي الحدي للفترة من 1990 حتى 2010 م، عن طريق حساب ما يسمى بمعدل مرونة الضريبة بالنسبة للدخل، وهذا المعدل الأخير يمكن الحصول عليه من قسمة الميل الحدي للضرائب على الميل المتوسط كالتالي:

$$\text{معدل المرونة} = \frac{\text{الميل الحدي}}{\text{الميل المتوسط}} = 0.049:0.105 = 0.47 \quad (1)$$

أو من خلال إعادة تقدير المعادلة رقم (2) بعد أخذ لوغاريتم الطرفين. كالتالي:

$$\text{LogT} = 1.3 + 0.57 \text{LogY} + 0.28 \text{AR}_1 \quad (4)$$

$$0.765 \quad 0.088 \quad 0.233$$

$$R^2=0.83 \quad F=41.6 \quad D.W=1.87$$

وتوضح النتيجة أعلاه بعد استبعاد أثر الارتباط الذاتي أن معامل مرونة الضريبة يساوي (0.57). ومعنى ذلك أنه كلما زاد الدخل بنسبة 1% فإن حصيللة الضرائب ستزيد بنسبة 0.57% (يلاحظ أن المعدل لا يختلف عما هو عليه في الطريقة الأولى).

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها هي نتائج إجمالية، بمعنى أنها تدرس تأثير الدخل القومي في الكتلة الضريبية بشقيها: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. ولكن في الواقع مدى التأثير يختلف حسب طبيعة كل من هاتين المجموعتين من الضرائب. فالضرائب المباشرة يكون أثرها على الدخل أكثر وضوحاً من أثرها على مستوى الأسعار. بينما يكون العكس بالنسبة للضرائب غير المباشرة، إذ يظهر أثرها واضحاً على مستوى الأسعار أكثر منه على مستوى الدخل الصافي. لذلك فمن المستحسن تقدير العلاقة بين الضرائب المباشرة والدخل القومي من ناحية، وبين الضرائب غير المباشرة ومستوى الأسعار من ناحية أخرى.

2- العلاقة بين الضرائب المباشرة والدخل القومي

بتطبيق العلاقة الخطية التي تم اعتمادها في التحليل السابق، فإن المتغير التابع في هذه الحالة هو الضرائب المباشرة، بينما سيعبر المتغير المستقل عن الدخل، وهذا ما يفترضه التحليل الاقتصادي السليم، ذلك أن الكتلة الضريبية المباشرة يجب أن تتناسب مع مستوى الدخل القومي.

(1) الميل المتوسط (0.105) متحصل عليه من مجموع متوسط نصيب الفرد من الضرائب مقسوماً على مجموع متوسط الدخل الفردي. وهذه المجاميع متحصل عليها من قسمة كل من الناتج الإجمالي وإجمالي الضرائب على عدد السكان.

ولاستبعاد أثر زيادة السكان، فإنه سيعتمد على متغيرات فردية مقاسة بالأسعار الجارية. وتأخذ العلاقة الصورة التالية:

$$TD = a_0 + a_1 y \quad \dots\dots\dots (5)$$

حيث:- TD: يمثل متوسط الضرائب المباشرة، Y: متوسط الدخل.

وبعد التأكد من أن المتغيرين مستقرين في المستوى (وذلك بناءً على اختبار استقرار السلاسل الزمنية)، فقد تم تقدير ثوابت خط الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية، وكانت نتيجة التقدير على النحو التالي:

$$TD = 47.0143 + 0.017939 Y + 0.481368 AR_1 \quad (6)$$

0.1390 0.0000 0.0484

$$R^2 = 0.87 \quad F = 58.81424 \quad D.W = 1.544968$$

وتشير هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين فكلما زاد متوسط الدخل بمقدار دينار واحد، كلما زاد متوسط الضريبة المباشرة بمقدار 0.018، وهذه النسبة أقل من المعدل الذي تم الحصول عليها عند دراسة مجموع الضرائب وعلاقته بالدخل (0.049).

3-العلاقة بين الضرائب غير المباشرة ومستوى الاسعار

غالباً ما ينتقل عبء الضرائب غير المباشرة إلى كاهل المستهلك أكثر منه إلى عائق المنتج، ويرجع ذلك في الغالب إلى أن معدل مرونة السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب منخفضة بالقياس بمرونة عرضها وذلك لأنها من السلع الضرورية. ولإظهار أثر الضرائب غير المباشرة في مستوى الأسعار، فإنه سوف يتم التعبير عن المتغير المستقل بما يتحمله الفرد من هذه الضرائب، وأن المتغير التابع هو الرقم القياسي للأسعار مقاساً بعام 2003 م. وهو مقتبساً من كتب سلسلة الأرقام القياسية. تأخذ العلاقة الخطية بين هذين المتغيرين الشكل التالي:

$$CP_i = a_0 + a_1 T_i \quad \dots\dots\dots (7)$$

حيث: CP_i: الرقم القياسي، T_i: متوسط الضرائب غير المباشرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية وفقاً لإختباري (PP test) و(ADF)، أظهرت عدم استقرار متغيري الضرائب غير المباشرة، ومستوى الأسعار في المستوى، واستقرت بعد أخذ الفرق الأول لكل متغير. أي أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبالتالي من غير المناسب تقدير العلاقة على نفس النهج السابق تلافياً للانحدار الزائف. إذ سوف يتم تقدير

العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين في هذه العلاقة (الرقم القياسي للأسعار، متوسط الضرائب غير المباشرة) بالاعتماد على طريقة جوهانسن "Johansen Method" لاختبار التكامل المشترك.

ويتضح من الجدول رقم (5) الذي يحتوي نتائج اختبار التكامل المشترك، أن المتغيرين: الضرائب غير المباشرة ومستوى الأسعار لا يتمتعان بصفة التكامل المشترك، إذ تعذر رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، حيث جاءت قيم إحصاءة كل من الأثر "Trace"، والقيمة الذاتية العظمى "Max Eigen" أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ومن ذلك يمكن القول بعدم وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل عند مستوى 5%.

جدول رقم (5) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين الضرائب غير المباشرة ومستوى الاسعار

5% critical value	Max-igen statistic	5% critical value	Trace statistic	Eigen value	فرضية عدد المتجهات
15.41	10.312	14.07	11.582	0.3492	None
3.76	1.269	3.6	1.269	0.0515	At most 1

كما أن دراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين من خلال تطبيق "Granger Causality"، أوضحت أن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر في الأسعار. ذلك أن نتائج هذا الاختبار المعروضة في الجدول رقم (6)، تشير إلى قبول فرضية عدم القائلة بأن الضرائب غير المباشرة لا تسبب التغير في المستوى العام للأسعار، وهذا معناه أن الضرائب غير المباشرة لا تمارس أثراً مباشراً وملموساً على مستوى الأسعار.

الجدول رقم (6) اختبار العلاقة السببية بين الضرائب غير المباشرة و مستوى الأسعار

الاحتمال	احصانية فيشر المحسوبة	عدد الابطاعات	الفرضية العدمية
0.805	0.2187	2	الضرائب غير المباشرة لا تتسبب في ارتفاع الأسعار
0.116	2.38	2	مستوى الأسعار لا يتسبب في تغير الضرائب غير المباشرة

4- العلاقة بين الضريبة والاستهلاك

يرتبط الاستهلاك بعدة عناصر أهمها، مستوى الدخل المتاح ومستوى الأسعار. والدخل المتاح هو الدخل بعد اقتطاع جميع التحويلات الجارية من القطاع العائلي، ومن أهم هذه التحويلات الضرائب المباشرة. ومعنى ذلك أن الدخل المحدد لمستوى الاستهلاك لا يتضمن الضرائب المباشرة. ولمعرفة أثر الضريبة على الاستهلاك، سوف يتم افتراض أن مستوى الاستهلاك الفردي يرتبط بمتغيرين أساسيين، الأول: هو متوسط الدخل الفردي (من الدخل المتاح)، والثاني هو

نصيبه من الضرائب غير المباشرة. أي أن الاستهلاك الفردي (CP) هو دالة في متوسط دخل الفرد (Y)، ونصيب الفرد من الضرائب غير المباشرة (T). وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية:

$$CP = a_0 y + a_1 T_i \dots\dots\dots (8)$$

وحيث إن المتغيرات ليست كلها مستقرة في المستوى وإنما استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وهو الأمر الذي يتيح تطبيق أسلوب جوهانسن "Johansen procedure" للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متوسط الاستهلاك وكل من متوسط الدخل، ومتوسط الضرائب غير المباشرة.

وبعد إجراء هذا الاختبار أوضحت نتيجته المبينة في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الاستهلاك وكل من الضرائب غير المباشرة والدخل

5% critical value	Max-igen statistic	5% critical value	Trace statistic	Eigen value	فرضية عدد المتجهات
14.07	20.92	15.41	24.31	0.6308	None
3.76	3.38	3.76	3.38	0.1488	At most 1

إن هناك تكاملاً مشتركاً بين متوسط الاستهلاك وكل من الدخل المتوسط، ومتوسط الضرائب غير المباشرة. حيث تم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، بينما لم يكن بالإمكان رفض فرضية عدم (بالسطر الثاني) القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك. وذلك كما يتبين من إحصاء الأثر "Trace" (3.38)، وإحصاء القيمة الذاتية العظمى "Max Eigen" (3.38)، واللذين أصبحا أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبناء على هذه النتيجة (وجود التكامل المشترك)، فإنه من المحتمل إذاً وجود علاقة سببية في الأجل القصير. وللتأكد من وجود هذه العلاقة بين الاستهلاك وكل من الدخل والضرائب المباشرة تم تطبيق اختبار السببية لجرانجر. وقد أشارت نتيجة الاختبار كما هي مبينة بالجدول رقم (8) إلى قبول فرضية عدم القائلة بأن الضرائب غير المباشرة لا تتسبب في ارتفاع الاستهلاك، (وهي العلاقة المعنوية بالأساس)، أي عدم وجود علاقة سببية متجهة من الضرائب غير المباشرة إلى مستوى الاستهلاك الفردي. وهذا يعني أن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر في الاستهلاك في الأجل القصير.

جدول رقم (8) اختبار العلاقة السببية بين الضرائب غير المباشرة والاستهلاك.

الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة	عدد الإبطاءات	الفرضية العدمية
0.629	0.4746	2	الضرائب غير المباشرة لا تتسبب في ارتفاع الاستهلاك
0.0006	10.97	2	الاستهلاك لا يتسبب في تغير الضرائب غير المباشرة

ويتضح بناء على تحليل العلاقة بين مستوى الأسعار والضرائب غير المباشرة من جهة. وبين مستوى الاستهلاك والضرائب غير المباشرة من جهة أخرى، أن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر في المستوى العام للأسعار، ولا في مستوى الاستهلاك في الأجل القصير.

ووفقا لهذه النتيجة(الملخصة أعلاه)، مضافا إليها ما تم التوصل إليه في شأن العلاقة بين الدخل والضرائب المباشرة (والتي أشارت إلى تدني العبء الضريبي)، يتضح الدور المحدود للسياسة الضريبية في التأثير على النشاط الاقتصادي بليبيا.

نتائج الدراسة :

بعد أن تعرضت هذه الورقة بالبحث والتحليل للعبء الضريبي توصلت إلى نتائج نراها ذات أهمية، و يمكن إجمال هذه النتائج في الآتي:

1. اتضح أن هناك ميلا نحو تناقص العبء الضريبي بليبيا، حيث أوضحت الأرقام أن هذا العبء بلغ في عام 2010 حوالي(5.6%) ، مقابل (11%) في عام 1990. هذا، ويلاحظ أن العبء في ليبيا يقل عن نظيره في البلدان العربية المجاورة ، وعن نظيره في البلدان النامية عامة، فضلا عن مقارنته بما هو عليه في البلدان المتقدمة.

2 . ضعف العلاقة بين التغيرات التي تحصل في الحصيلة الضريبية الإجمالية وبين الدخل القومي، إذ بلغ معدل مرونة الضرائب حوالي (1.5) في المتوسط خلال فترة الدراسة. ويبرهن ذلك على أن العبء الضريبي بوضعه الحالي لم يستوعب كل الطاقة الضريبية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

3 . وفي مرحلة تالية من التحليل، أظهرت الدراسة الديناميكية للعبء الضريبي من خلال العلاقة بين الضرائب والدخل (المتغير المفسر)، أن العبء الضريبي الحدي خلال الفترة محل البحث(1990- 2012 م) بلغ (0.049)، وهذا معناه أنه إذا زاد متوسط الدخل بدينار واحد، فإن متوسط ما يتحمله الفرد من الأعباء الضريبية يزيد بمقدار (0.049) دينارا.

هذا، ولقد تم حساب معدل مرونة الضريبة بالنسبة للدخل من خلال قسمة الميل الحدي للضريبة على الميل المتوسط، وتبين أنه يساوي(0.57). ومعنى ذلك أنه كلما زاد الدخل بنسبة 1% فإن حصيلة الضرائب ستزيد بنسبة 0.57%.

ولاشك أن هذه النتائج إجمالية، لأن مدى تأثير الدخل على الضرائب يختلف باختلاف طبيعتها. فالضرائب المباشرة يظهر أثرها واضحا على الدخل الصافي أكثر منه على الأسعار، بينما

على العكس من ذلك يكون أثر الضرائب غير المباشرة على الأسعار أكثر وضوحاً من أثرها على الدخل. لذلك تمت دراسة العلاقة بين الضرائب المباشرة والدخل من ناحية، وبين الضرائب غير المباشرة ومستوى الأسعار من ناحية أخرى.

4 - باستخدام الأسلوب الرياضي السابق، اتضح مدى ضعف العلاقة بين الضرائب المباشرة (متغير تابع) والدخل (متغير مستقل). فكلما زاد متوسط الدخل بدينار، كلما زاد متوسط الضريبة المباشرة بمقدار 0.018 دينار. وهذه النسبة أقل من المعدل العام (0.049)، والنتيجة العملية التي تم التوصل إليها هي انخفاض العبء الضريبي، وخاصة بالنسبة للضرائب المباشرة.

5- في بحث العلاقة بين الضرائب غير المباشرة ومستوى الأسعار، وعلى افتراض أن المتغير المستقل هو متوسط ما يتحمله الفرد من هذه الضرائب، وأن المتغير التابع هو الرقم القياسي للأسعار. والتحليل هذه المرة باستخدام تقنية التكامل المشترك، واختبار الكشف عن العلاقة السببية. وقد أوضح اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في المدى الطويل، وكذلك لم يُشَرَّ اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية تتجه من الضرائب غير المباشرة إلى الأسعار. وبذلك يمكن القول إن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر في المستوى العام للأسعار في الأجلين القصير والطويل.

6 - باستخدام نفس الأسلوب (التكامل المشترك، واختبار السببية) تم بحث علاقة الضرائب غير المباشرة بمستوى الاستهلاك، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، بينما لم تُشَرَّ نتائج اختبار السببية إلى أن الضرائب غير المباشرة تسبب التغير في مستوى الاستهلاك في الأجل القصير.

وهكذا يمكن القول إنه رغم الأهمية التي تمثلها الضرائب بصفاتها مصدراً (وعلى تواضعه) من مصادر التمويل في ليبيا، إلا أن النظام الضريبي لم يصل بعد إلى تحقيق العبء الضريبي الأمثل. وفي إطار حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فإن الضرائب ينبغي لها أن تكون أداة فاعلة في تنمية المدخرات القومية للمساهمة في تمويل حركة التنمية المنشودة.

وعليه، فإن هذه الدراسة تدعو إلى إعادة النظر في النظام الضريبي الليبي ليكون نظاماً فعالاً، يرفع من فعالية دور السياسة الضريبية. وتوصي الدراسة بزيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية ضمن مجموع الإيرادات، وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية، وتخفيض المعدلات بما يساعد على زيادة المردودية المالية، و تشجيع الاستثمار والحد من مجالات الغش والتهرب الضريبي. وأيضاً، توجيه

الضريبة نحو إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة المحلية بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

المراجع

أولا ، الكتب :

- . حامد دراز ، (1999)،النظم الضريبية، الإسكندرية ،الدار الجامعية.
- . عبد الكريم بركات(1976)، النظم الضريبية، بيروت ،مكتبة النهضة.
- . عبد المنعم فوزي(1971)، بيروت، المالية العامة،دار النهضة العربية .
- . محمد دويدار(1996)، ، دراسات في الاقتصاد المالي، الإسكندرية ، الدار الجامعية .
- . يونس البطريق(2005)، النظم الضريبية، الإسكندرية ، الدار الجامعية.
- يونس البطريق،المرسي السيد حجازي، (2008)، "النظم الضريبية"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

ثانيا، الدوريات و المنشرات والتقارير :

- . عطية المهدي الفيتوري (2005)، الضرائب والتضخم في الاقتصاد الليبي، ندوة النظام الضريبي في ليبيا،(تحرير) عطية الفيتوري،عيسى الفارسي،منشورات الأكاديمية الليبية،.
- . محمود الفاخري، عيسى الفارسي(2005)، دور الضرائب في تمويل الخزنة العامة، بحث مقدم لندوة النظام الضريبي، تحرير عطية الفيتوري، عيسى الفارسي، منشورات الأكاديمية، طرابلس،.
- . أحمد سعيد الشريف، (2003)، "مدى ملائمة النظام الضريبي للاقتصاد الليبي"، ندوة النظام الضريبي في ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا.
- . بشير هادي عودة ، حسين جواد كاظم (2008)، "تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي .والضرائب في العراق"، مجلة افاق اقتصادية، مركز البحوث الإمارات.
- طلعت العنزي،(2000) دور السياسة الضريبية في ليبيا خلال الفترة 1973 - 1996 ،رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية ، طرابلس ،.
- سراج محمد خلاط (2010)، السياسة الضريبية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية،طرابلس،2010.
- صلاح الدين كاكو،جمال نصر الشيباني، (2003)، "الهيكل الضريبي ومدى ملائمته للاقتصاد الليبي"، ندوة النظام الضريبي في ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا.

- محمد الرزاز، (1981)، "قياس عبء الضرائب في مصر"، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة .
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، (2010)، "سلسلة الأرقام القياسية"، طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي(2010)، "النشرة الاقتصادية للفترة 1990-2010 (إعداد مختلفة)، طرابلس، ليبيا.
- مصلحة الضرائب، (2007)، "موسوعة الضرائب الحديثة"، طرابلس- ليبيا.
- وزارة التخطيط "الحسابات القومية" تقرير(2006)، طرابلس- ليبيا.